

بعض المسائل في استقبال القبلة

المسألة الأولى: يجب على المسلم أن يصل إلى القبلة وأن يجتهد لعرفتها

الدليل: لأنه لما كان استقبال القبلة واجب وإذا كان لا يمكن معرفة هذا الواجب إلا بالاجتهد فإنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

↳ يجب على القادر على معرفة منازل القمر أو معرفة القطب أو معرفة النجوم أن يتعلمها لأجل أن يعرف القبلة

↳ في وقتنا المعاصر يجب عليه أن يتعلم ذلك من جهة المحاريب فإذا دخل إلى بلد إسلامي سأله عن جهة هذه المحاريب

↳ إذا كان في منزل جديد فيجب عليه أن يبحث عن جهة القبلة في هذا الحي

بعض الناس لا يهتمون بمثل ذلك فيكتفون بالسؤال من صاحب الطريق أو صاحب الإيجار دون علمهم بأن هذا عالم بمعرفة القبلة أو لا!

* فيجب على المسلم الاجتهد لمعرفة القبلة لهذا قال عمر -رضي الله عنه- **﴿تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة﴾**

دل ذلك: على أن الإنسان يجب عليه أن يتعلم لمعرفة القبلة فإن كان جاهلاً أو عامياً أو لو تعلم لم يستطع أن يتعلم لأنه لا يعرف منازل القمر ولا يعرف معرفة النجوم وربما لا يراها في ظل وجود الأضواء في الأحياء فإن الإنسان حينئذ يجب عليه أن يقلد ثقة عدل بيقين.

أهل العلم قالوا: إذا ضاق عليه الوقت ولم يكن يحسن الاجتهد ولا معرفة القبلة وأخبره ثقة عدل فإنه يجب عليه أن يقلدته

قالوا: لأن الصلاة إلى القبلة واجبة ولما لم يستطع أن يعرف القبلة إلا بخبر ثقة فإنه يجب عليه أن يطيع خبره لأن خبر الثقة في الأمور الدينية واجب قبوله

دليلهم: ما جاء في الصحيحين من حديث البراء في قصة الصحابة الذين كانوا يصلون وهم في قباء إلى جهة بيت المقدس فقال وهو في صلاة الفجر:

﴿أشهد أني صليت مع رسول الله ﷺ العشاء وصلاتها إلى جهة الكعبة قال: فاستداروا وهم في الصلاة فأكملوها﴾ فهم استطاعوا وهم عملاً بخبر ثقة واحدة فإذا كان الإنسان أخبره ثقة بأن هذه هي القبلة فيجب عليه أن يطيعه إلا إذا كان عنده شيء من الاجتهد

صورة 1: إمرأة سالت زوجها: أين القبلة؟ فقال: والله ما أدرى لكن يمكن أن تكون القبلة هكذا. وهي لا تعرف مثله فلا تطيعه لأنه ليس بشقة

الثقة: هو الذي يعرف أو يظن أن عنده اجتهد

صورة 2: الذي يتوقع أين القبلة مثل اللذين يدخلون الشقة وهم مسافرون ولا يسألون صاحب الخدمة الذي يقوم بالإيجار بل ينظر ذات اليمين أو ذات الشمال ثم يصلى فصلاً له ليست بصحيحة لأنه لم يكن اجتهد عن علم لأنه لم ينظر إلى الشمس ولم ينظر إلى القمر ولم ينظر إلى المنازل ولم يستعن بأحد إنما استعلن بنفسه التي لم يكن عندها خلفية ولا معرفة فلو كان عنده معرفة لكان ذلك على اجتهد

↳ يؤمن الإنسان أن يصل إلى الشقة من غير سؤال عن القبلة

↳ لو أنه بحث فوجد أنه أقصى لاصق في جدار الشقة على أن القبلة من هذه الجهة فهذا بمثابة خبر الثقة

↳ لو أنه خرج من شقته أو من غرفته في الفندق وسائل العامل إذا كان مسلماً. أين القبلة؟ وأشار إليه بأن القبلة من هذه الجهة فالعلماء يسمونه

"مستور الحال". هو لا يعلم عنه شيئاً فهو في الغالب أنه من أهل هذا البلد فهو يدرك

فالرجح والله أعلم أنه لا يأس بأن يقبل خبره إذا كان مستور الحال وهو من أهل هذا البلد فإذا ثبت خطأ ذلك الخبر فإنه لا يلزم أنه كان عن تقليد فيقبل.

خلافاً للحنابلة: فإنهم يشترطون أن يكون ثقة فإن كان غير ثقة كمستور الحال فإنهم لا يقبلون

الحنابلة: لو أنه نظر إلى المكان وصلى من غير اجتهد ولا شيء فلا تصح صلاته ولو أصاب لأن الواجب في حقه أن يجتهد أو يقلد خبر ثقة أو عدل؛

إذا لم يصنع هذا ولا هذا فقد صلى عن جهل

تلخيص الدرس الخامس لمادة الفقه 2

الراجح والله أعلم أنه إن صلى من غير اجتهد ولا شيء فيجب عليه أن يعيد إلا أن يكون قد أصاب القبلة لأنه حين إصابته القبلة بهذا هو الواجب فما كانت هذه الوسائل إلا لإدراك القبلة فإذا حصلت القبلة من فعل ولو لم يكن عن اجتهد؛ فإن الراجح أن الصلاة صحيحة.

خلاصة

المسألة على أربعة مراتب:

الأولى: أن يكون قادر على الإجتهد: فيجب عليه أن يجتهد.

الثانية: أن يكون غير قادر: فيجب عليه أن يسأل ويتلذ.

الثالثة: إذا لم يصنع هذا ولا ذاك ولم يجتهد ولم يبحث؛ بل صلى وهو في الغرفة فإنه مفرط والواجب عليه أن يعيد

الرابعة: أن يكون أخْرَى فأخطأ في فهمه

صورته: الذي يذهب إلى صاحب العمارة ويقول: أين القبلة يقول له: القبلة جهة كذا فيقصد إلى غرفته فيختلط عليه الأمر فيظن أن الجهة

التي أشار إليها صاحب العمارة هي جهة المشرق وإذا هي جهة المغرب فالواقع والله أعلم أن ذلك لا يلزم الإعادة لأن هذا اجتهد بخبر ثقة

استدلال: لما جاز له أن يعتمد على خبر ذلك الثقة ويجتهد في طريقة فهمه فلا فرق بين أن يكون الذي اجتهد فيه خبر ثقة أو اجتهد في معرفة

منازل القمر أو مواقع الشمس

◀ إذا اجتهد الإنسان اجتهدوا خاطئا وإن كان مقصرا لا يلزم الإعادة

◀ الذي يكون في الغرفة ولم يكلف نفسه الخروج ولا النظر إلى الشمس لو أخطأ فإن الراجح والله أعلم أنه يجب عليه أن يعيد لأنه مفرط

المسألة الثانية: إذا اجتهد مجتهدا عن جهة القبلة فاختلافا

شخصان مسافران أحدهما اجتهد وقال: القبلة جهة الشرق والآخر اجتهد وقال: القبلة جهة الغرب

فلا يخلو اختلافهما من حالين:

الحالة الأولى:

1. أن يختلفان في الجهة فيقول أحدهما القبلة جهة الشرق ويقول الآخر: القبلة جهة الغرب

عامة أهل العلم: لا يصح أن يقتدي أحدهما بالآخر لأن الاقتداء إنما يصح إذا كانت صلاة المقتدي في نفسه صحيحة

◀ لو صلى إنسان خلف من يأكل لحم الجزار فإن صلاته في حد ذاته هو يراها صحيحة ولكن صلاة من هو إمامه يراها باطلة

◀ من صلى خلف من يعتقد بطلاق صلاته وهو لا يعتقد بطلاق صلاته هو، صحّت صلاته عند عامة أهل العلم بل حكى المرداوي بلا نزاع.

◀ لو صلى فيما يعتقد بطلاق صلاته هو، لأنّه سوف يتوجه إلى قبلة غير قبته فإن الصلاة لا تصح بأن يأتِي به من يخالفه في القبلة

خلافاً لأبي ثور صحة الصلاة

والراجح والله أعلم أنها لا تصح لأن صلاته حينئذ ليست فيها يعتقد بطلاق صلاته إمامه بل فيما يعتقد بطلاق صلاته هو أما لو اعتقاد بطلاق صلاته إمامه

لكنه لا يعتقد بطلاق صلاته فإن الصلاة صحيحة

الدليل: ما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «يصلون لكم فإن أصابوا فلكم و لهم وإن أخطئوا فلهم و عليهم»

2. إذا اجتهد شخصان فقال أحدهما: القبلة جهة الشمال وقال الآخر: القبلة جهة الجنوب فلما قال الآخر: القبلة جهة الجنوب؛ شك أحدهما

في خبر نفسه أو في اجتهاده

النهاية: لا يصح من اجتهد بأن يقلد غيره ولو غالب على ظنه صدق صاحبه

القول الثاني

قالوا: إن المجتهد إذا غلب على ظنه اجتهاد غيره عليه لا بأس أن يقلد صاحبه لأن الأحكام تبني بغلبة ظن

الدليل: قال ﷺ كما في الصحيحين من حديث ابن مسعود ﴿فليتحرّ الصواب ولبين عليه﴾

وهذا هو الراجح والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم

الحالة الثانية:

إذا اختلف المجتهدان وكانت الجهة لا تختلف ولكن الخلاف إنما هو في الانحناء ذات اليمين أو الانحناء ذات الشمال

صورته: يقول أحدهما جهة القبلة هي الجنوب ولكن أحدهما يقول: تميل قليلاً إلى الغرب والآخر يقول: تميل قليلاً إلى الشرق

عامة أهل العلم: الصلاة صحيحة

قولنا: قول عامة أهل العلم يعني وُجد خلاف وهو عند الخاتمة لا يعول عليه

الدليل: لأن النبي ﷺ قال ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾ وهذا خطاب لأهل المدينة من الصحابة

فليما قال ﴿ما بين المشرق والمغرب قبلة﴾ دل على أن كل الجنوب قبلة لأهل المدينة إذا كانوا قد أخطئوا في إدراك عينها فإن جهتها كافية في هذا

الحالة الثالثة:

ماذا يصنع مقلد من الجماعة رأى مجتهدين أحدهما يقول: الجهة جهة اليمين والآخر يقول: جهة الشمال؟

هل يختار أيهما شاء أم يختار أو ثقهما عنده؟

الجواب: يختار أو ثقهما عنده فإن تساوا فإنه يأخذ بما شاء لأنه تساوى عنده صدق كل واحد منها فله أن يختار ما شاء

فأصبح اختلافهما في نظر المقلد مع يقينه بصدقهما بمثابة الاختلاف في الجهة ولكنه اختلاف في المنحى ذات اليمين أو المنحى ذات الشمال

المسألة الرابعة: شخص دخل الشقة: ثم صلى لم يجتهد ولم يقلد

لو قال: كيف أقلد وأنا في بلد الكفر؟

قلنا له: يلزمك أن تبحث، تقول مثلاً: أنا الآن في جهة الغرب إذن القبلة إلى جهة الجنوب ، فإن تستطيع ذلك

لو قال أين القبلة؟ نقول : تستطيع أن تسأل وهم سوف يجيبونك لو تقول: أين السعودية؟ فإنهم سوف يجيبونك في هذا ولو اكتفوا بالجهة لكن

الواجب عليك أن تجتهد فإذا لم تجتهد تقلد.

العلماء يقولون: هذا الذي لم يجتهد ولم يقلد لا يخلو من ثلاث أحوال:

❖ الأول: أن يخطئ في القبلة

فيجب عليه أن يعيد لأن الله يقول ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أُسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16] وهو لم يتقِ الله ما استطاع.

❖ الثاني: ألا يعلم هل أصاب أم لم يصب

قالوا: فإنه يلزمك أن يعيد لأن الواجب في حقه أن يجتهد أو يقلد وهو لم يفعل.

❖ الثالث: أن يصيّب

ذهب بعض أهل العلم: إلى أنه إن أصاب من غير اجتهاد ولا تقليد فإنه يلزمك أن يعيد

الراجح والله أعلم أنه لا يلزمك ذلك لأن الاجتهاد إنما هو وسيلة لغاية إصابة القبلة

الشرط السادس: النية.

النية لغة: القصد.

اصطلاحاً: عزم القلب على فعل الشيء

حينما نقول: عزم فإنه يخالف الشك ففيه نوع من القصد الحقيقي.

في الاصطلاح الشرعي: هو العزم على فعل العبادة تقرباً إلى الله تعالى

فلو عزم على فعل عبادة لم يقصد بها التقرب إلى الله فلا تقبل صلاته

صورته: لو عزم على فعل عبادة الموضوع ولم يقصد بها التقرب إنما قصد بها التعلم أو النظافة فإن الموضوع حينئذ لا يصح أو أراد أن يعلم الناس فإن

الصلوة لا تصح

◀ شخص أراد أن يعلم الناس وينوي الصلاة الراجع أنها تصح.

الدليل: ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ صلى على المنبر وقال: «أيها الناس إنما صلوا لتعلّموا صلاتي» فالرسول ﷺ صلّى في المنبر لأجل أن يعلم الناس وهو يريد التقرب إلى الله تعالى.

وقال ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي خذوا عني مناسككم» وهو أراد أن يعلمهم ويفعل العبادة

حكم النية

النية واجبة وهي شرط ويجب أن تبقى إلى حين انتهاء العبادة و محل النية هو القلب

هل يشرع التلفظ بالنية؟

الحالة الأولى: التلفظ بالنية جهراً؟

ذكر ابن تيمية أن الجهر بالنية بحيث يسمع الناس بدعة باتفاق المسلمين.

صورته: أن يقول: اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربع ركعات الله أكبر.

الحالة الثانية: التلفظ بالنية من غير جهر يسميه العلماء (الإسرار)

صورته: شخص يريد أن يصلّي إماماً كان أو منفرداً أو مأموراً فيقول بينه وبين نفسه: اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربع ركعات الله أكبر..

ذهب الشافعية والمتاؤخرين من الحنابلة: إلى استحساب ذلك

والراجح والله أعلم أن الاستحساب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي ولم ينقل عن النبي ﷺ مع دواعي وتوفر نقله فلما لم يُنقل ولم يفعله كبار الصحابة ولم يفعل الخلفاء الراشدون ولم يفعله واحد من الصحابة دلّ على أن ذلك عبادة يتقرب بها إلى الله من غير أصل يعتمد عليه فدل ذلك على أن ذلك غير مشروع ونقصد بذلك في الصلاة

الراجح والله أعلم أن التلفظ بالنية ولو كان بين الإنسان وبين نفسه غير مشروع وإن كان نقل عن الشافعى -رحمه الله- كما روى ذلك الريبع بن سليمان أن الشافعى كان يقول: «اللهم إني نويت أن أصلي الظهر أربعاً ثم يُكبر» فهذا لم ينقل عن النبي ﷺ ولا شك أن العبادات مبنها على التوقيف كما يقول الشاطبى في "الموافقات" وكما يقول القرافي في "الفروق" وكما يقول ابن تيمية وابن القيم

◀ أما في الحج فهو جائز لأنه قد فعله الصحابة كما روى ذلك الشافعى في مسنده أن عائشة قالت لعروة: «هل اشترطت؟ -حال إحرامه-

قال: ما أقول؟ قالت: قل: اللهم الحج أردت ولك عمدت فإن كان الحج فاللهم وإلا فمحلي حيث جستني» فتلفظت بالنية وهذا التلفظ ليس

هو التلفظ بالنسك ولكن التلفظ بنية الحج وهذا جائز لفعل عائشة وإن كان السنة عدم التلفظ

الراجح والله أعلم أن في الحج يخفف في الخلاف دون الصلاة وغيرها.

مسائل في النية

يجب على الإنسان أن يميز بين العادة وبين العبادة وبين العبادات بعضها عن بعض

التفريق بين العادة والعبادة

فلو قال له أحدٌ : كبرٌ فقال : الله أكبر فتذكرة أنه لم يصلى الظهر فقال : نصلى الظهر أو لم يتطوع للنافلة فهذا لا يصح لأن تكبره هذا لم يكن عن عبادة ونية فلا بد أن ينويها حال التكبير أنه يقصد العبادة.

التفريق بين العبادات بعضها في بعض

فإذا أراد أن يصلى فلابد أن ينويها فرضاً ولو نواها فرضاً ثم قلبها إلى نفل مقيد فلا يصح عند قول عامة **أهل العلم** فلا بد من التفريق.

يجب على الإنسان أن ينوي أداء الفرض وهل يجب أن ينوي الظهر مع أنها تعينت بالوقت؟

بعض الناس يدخل وقت الظهر فيذهب فيتوضاً ويخرج إلى المسجد ويصلى وهو غابت عنه النية فهل تصح صلاته؟

بعض أهل العلم يقول: يجب عليه أن ينوي الفرض وأن ينوي المتعين بالنسبة

والصحيح: أنه يكفي المتعين بالوقت فلو دخل الوقت فإنه لا يأس بذلك

بعض الفقهاء المتأخرين: بالغ في التفصيل في النية حتى جعل بعض الناس يقعون في الوسوسة

فالأقرب والله أعلم هو ما كان عليه السلف الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - وهو عدم المبالغة في هذا الأمر فإن الإنسان من حين نهوضه إلى أداء العبادة فإنه نهض لأجل أن يفعل العبادة التي حان وقتها وحينها دخل دورات المياه ويتوضأ ويرفع حدثه إنما أراد رفع الحدث وإنما خرج إلى المسجد لأجل أداء عبادة الظهر أو العصر أو المغرب وبالتالي ليس هو بحاجة إلى أن يتهد وينظر ويتأخر كما نراه عند بعض الناس حينما يريد أن يكبر فيتأخر قليلاً يقول: أريد أن أنوي وهذا فيه مشقة عظيمة **والأقرب والله أعلم** أن يكبر ولا حاجة لذلك.

ما يدل على ذلك: أن أبا بكره كما عند البخاري «**حينما جاء الرسول ﷺ** مكبر قال: فكبر دون الصف ثم مشى» ومن المعلوم أن من هذا حاله وهو يريد أن يدرك الصلاة فإنه لم يكن يقول: اللهم إني نويت ولم يكن قد استحضر أن يكبر بنية الفرض وبنية الظهر كل هذا لا يلزم فإنه بمجرد نية الخروج هو عالم بأنه يؤودي العبادة.

«لا يشترط أن ينوي أنها أداء أو أنها قضاء»: فلو أراد أن يصلى فلابد أن يقول: أريد أن أصلى الظهر أداء لا يلزم فلو صلى على أنها اداء فتبين أن الوقت قد خرج فصلاته صحيحة ولو قال: أريد أن أصلى الظهر قضاءً فتبين له أن الوقت لم يخرج فصلاته صحيحة وبالتالي فهو ليس بحاجة إلى أن يقول: أريد أن أصلى الفرض أداء أو قضاءً.

«لا يلزم أن ينوي في النفل المطلق»: شخص دخل المسجد فصل ركعتين لا يلزم أن يقول: هذه بنية تحية المسجد لا يلزم لأن هذا نفل مطلق أو قام من الليل فصل تطوعاً لا يلزم أن يقول هذه من صلاة الليل لأن النفل المطلق لا يحتاج إلى نية.

«إعادة الفريضة»: فلو أن شخصاً صلى الفرض ثم أراد أن يعيدها لأنه رأى رجلاً وحده يصلى فأراد أن يصلى معه ويحصل على أجر الجمعة فإنه لا يلزم أنه ينوي أنها للظهور أو أنها للعمر لأنها في حكم النفل المطلق في حقه

الإنسان حال النية هي معه في الفرض والنفل على أحوال:

الحالة الأولى: ينتقل بالنية من فرض إلى فرض

مثاله: كبر الظهر فتذكرة أنه صلى الظهر فأراد أن يقلبه إلى العصر.

قال العلماء بالإجماع: لا تصح صلاة الجميع

قالوا: لا تصح الأولى التي كبر لها لأنها قطعها ولا تصح الثانية لأنه لم يبدأها بنية جديدة فتكون الصالاتين باطلتين أو غير صحيحتين
الكلام على لفظة غير صحيحتين

بعضهم يقول: أصلًا الثانية لم تقم ولم تبدأ حتى يقال: أنها لا تصح هي لم ثبت، وهذا كله تجوز سواء قلنا باطلتين أو غير صحيحتين
الحالة الثانية: من نفل مطلق إلى فرض

مثاله: دخل المسجد فتقطع نفل مطلق فقال: أنا لم أصل صلاة الظهر فجعلها صلاة الظهر من غير قطع
لانصح صلاته بالإجماع

الحالة الثالثة: من نفل مطلق إلى نفل مقيد

نفل مقيد: السنن الرواتب، الوتر:

لو أنه توضأ وأراد أن يصلِّي فقال -ما كبر- قال: أريد أن أجعلها سنة راتبة. نقول: لا يصح لو توضأ وجعلها بنية سنة راتبة تدخل سنة الموضوع.
عامة أهل العلم: لا تصح صلاة من حول النية من نفل مطلق إلى نفل مقيد

الحالة الرابعة: من فرض إلى نفل مقيد

صلى بنية صلاة الفجر فتذكرة أن الوقت بعيد فقال: أجعلها سنة الفجر لأن سنة الفجر مقيدة
قول عامة أهل العلم: لا تصح

الحالة الخامسة: من نفل مقيد إلى فرض

كبير لسنة الفجر فخشى خروج الوقت فقال: أجعلها فجرًا

قول عامة أهل العلم: لا تصح

دليل هذه الصور كلها: قوله ﴿إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِنِياتُهُ إِنَّمَا لِكُلِّ امْرَئٍ مَا نَوَى﴾ فهذا نوى فرض فلا تصح هذه الفرض لأنها قطعها ولا تصح الأخرى لأنها لم يتدئها بفرض وقد قال ﴿تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ﴾

الحالة السادسة: من نفل مقيد إلى نفل مطلق أو من فرض إلى نفل مطلق

فيهتان الصورتان تصحان عند قول عامة أهل العلم بل حكم بعضهم الإجماع

مثاله: صلى الفرض فتذكرة أن الوقت قريب فجعلها من الفرض المطلق: التطوع فصلاته صحيحة

صلى الفرض ثم أراد أن يقبلها فنلاً لأجل أن يدرك الجماعة نقول: لا حرج لأنه من أعلى إلى أدنى من غير تقييد هذا هو الصحيح والله أعلم.

مسائل قطع النية

قطع الصلاة أو التردد فيها على خمسة أحوال:

الحالة الأولى: أن يقطع نيته

مثاله: صلى الظهر ثم قال: أنا صليت وحدي وأريد أن أصلِّي مع الجماعة فقطع النية فصلاته **تبطل بالإجماع**.

الحالة الثانية: أن يزعم على القطع هو ما قطع لكنه عزم على القطع

مثاله: وهو يصلِّي قال: قطعت الصلاة أو عزم على قطعها نقول: لا تصح الصلاة لأن النية قد فقدت **وتبطل بالإجماع**.

الحالة الثالثة: أن يتزدَّد في قطعها

مثال: شخص جاء المسجد ووجد الجماعة قد صلوا فصل في ناحية من المسجد فسمع الإمام يقيم فقال: أقطعها أو لا أقطعها أقطعها أو لا أقطعها

هل تصح الصلاة مع هذا التردد؟

اختلاف العلماء على قولين:

القول الأول:

قالوا: لا تصح الصلاة مع التردد لأن النية مع التردد تكون كعدمها لأنها مع التردد يخرج عن العزم

القول الثاني:

قالوا: إن الصلاة مع التردد تصح

دليلهم: قالوا: لأن التردد في النية هل يقطعها ليس فيه يقين فترجع إلى الأصل وهو: وجود النية

والقاعدة: إذا تعارض نية من عدمها فترجع إلى الأصل "إذا كان هناك نية قائمة وهي ابتداء الصلاة فإن الصحيح أن الصلاة لا تبطل

الدليل: قالوا: مما يدل على عدم بطلان الصلاة ماجاء في الصحيحين وهي قصة جريج الراهب فإنه كان يصلى فتأتاه أمه وتقول: يا جريج فيقول في

نفسه: يا رب أمي أو صلاتي ثم يقبل على صلاته» فهذا التردد لم يبطل صلاته

والقاعدة: "أن شرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يرد صارف" ولعل هذا المثال هو المثال الوحيد في قاعدة أن شرع من قبلنا شرع لنا

حالات أخرى من قبيل هذه القاعدة

«الأولى: أن يرد من شرعنا ما يؤيده فيكون العبادة بشرعنا لا بشرع من قبلنا.

«الثانية: أن يأتي من شرعنا ما يخالفه فالعبرة بشرعنا لا بشرع من قبلنا.

«الثالثة: لا يأتي من شرعنا ما يؤيد ولا ما يخالف

ـ فهذا الأمثلة قليلة جداً

الحالة الرابعة: إذا علق النية على شيء

مثال 1: شخص يقول: أنا أصلني إذا ضرب على زيد في جوالي وأنا عند الباب قطعت الصلاة وإذا لم يضرب على في الجوال أستمر في صلاتي

مثال 2: إن جاءني زوجي وطرق الباب قطعت صلاتي وإن لم يطرق الباب لم أقطع الباب لـ معلقة أليس كذلك فإن الصحيح أنها لا تبطل

الصلاحة وهذه تحصل كثيراً عند النساء تقول: إن ناداني زوجي قطعت صلاتي

اختلاف العلماء في ذلك على قولين

والراجح والله أعلم أن التعليق لا يبطل الصلاة

الحالة الخامسة: أن يعزم على فعل محظوظ

يعني يعزم على كلام زيد مثل: زوج ينادي زوجته وهي تصلي: يا فلانة يا فلانة فعزمت على أن تحدثه لكنها رأته قد سكت فسكتت لكنها عازمة على فعل محظوظ فهل تصح النية

مذهب الجمهور: أن العزم على فعل محظوظ لا يبطل النية وهذا هو الراجح والله أعلم

بعض المسائل في النية

المسألة الأولى

أهل العلم قالوا: إنه يشترط للمصلبي أن ينوي صلاته وكذلك أن ينوي فرض بدل النفل أو النفل بدل الفرض

قالوا: وما يحجب عليه أن ينوي الإمام لمن كان إماماً وأن ينوي الاتهام لمن كان مؤمناً

ما حكم نية الإمامة ونية الاتهام؟

ذهب الحنابلة والجمهور: إلى أنه يحجب نية الإمامة حال الإمام في الرفض

فقالوا: لو أن شخص صلى وحده فجاء شخص فصار معه يريد أن يأتكم به قالوا: هو حينئذ ابتدأ صلاته بنية الانفراد

قالوا: فلا تصح الصلاة إلا إذا كان نفلاً

دليلهم: استدلوا بفعل ابن عباس حينما ابتدأ النبي ﷺ صلاته في صلاة الليل بنية الانفراد فجاء ابن عباس عن يساره فأخذته حتى أقامه عن يمينه

قالوا: في النفل جائزة

مذهب الشافعية لا يشترط ابتداء نية الإمامة في ابتداء الصلاة وأنها تصح النية للإمامية أثناء الصلاة

قالوا: إن ما ثبت في الفرض ثبت في النفل وما ثبت في النفل جاز في الفرض

وهذا هو والراجح والله أعلم

شرح القاعدة

قاعدة "ما ثبت في الفرض ثبت في النفل" هذا هو الأصل: "وأن ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل" لماذا نقول: جاز لأننا لا نقول مستحب

ومن الأدلة: أن النفل يجوز الصلاة قاعداً ولا يجوز صلاة الفرض قاعدة إلا بدليل وهو: العجز وأما من غير عجز فلا لأن الدليل ثابت أن الصلاة لا تصح.

ولما ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يتغوز بالله إذا سمع آية عذاب أو يسأل من خيرها إذا سمع آية رحمة في النفل نقول: "ما ثبت في النفل جاز في الفرض إلا بدليل" وهذا لم نقل مستحب نقول: جائز فلو أن شخصاً سمع الإمام في صلاة الفرض يقرأ آية عذاب فقال: أعوذ بالله من النار نقول: جائز أم

مستحب؟ نقول: جائز لماذا؟ لأنه ثبت في النفل ولم نقل مستحب لأنه لم يثبت عنه ﷺ أنه فعل ذلك في الفرض فدل ذلك على جوازه

المسألة الثانية: إذا ابتدأ الإنسان صلاته فرضاً هل يجوز للمفترض أن يقلبه مؤمناً

صلى وحده بنية الفرض وهو منفرد ثم وجد جماعة فذهب معهم من غير قطع الصلاة فصلى معهم هل تصح؟

ذهب الجمهور: إلى عدم الصحة لأنه يشترط فيها النية

ذهب الشافعية وهو رواية عند الإمام أحد اختارها ابن تيمية: أن الصلاة صحيحة لأنها لا فرق أن تكون النية أثناء الصلاة أو في ابتداء الصلاة

وقد روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أن النبي ﷺ صلَّى ليلاً في البيت وكان الجدار قصير فرأى الصحابة شخص رسول الله ﷺ فجعلوا

يصلون ورسول الله يصلي ﴿فهذا يدل على أنه لا يشترط أن ينوي الإمام الإمامة

* فلو صلَّى شخص خلف رجل ولم يعلم هذا الرجل الإمام أنه صار إماماً فإن الراجح والله أعلم أن الصلاة صحيحة وتصح وتكون جماعة

المسألة الثالثة: مسألة الاستخلاف هل تصح أم لا؟

مثال: شخص صلَّى إماماً بالناس ثم أراد أن يقطع صلاته فأراد أحد من المؤمنين أن يكون إماماً هل يصح؟

للعلماء في هذه مسائل

صورة يصح فيها الاستخلاف

◀ ابتدأ الصلاة فأراد أن يقطعها لا لشيء يقطع الصلاة :

مثال: أحسن أن أهله ينادونه وزوجته في مكان خطر فسمع الجوال أو رأى رسالته فهو الآن يريد أن يقطع صلاته وأن يخرج من الصلاة من غير ما يبطلها

الصورة الثانية في الاستخلاف

إذا ابتدأه الحديث يعني أحدهما أو تبين أنه لم يكن ظاهراً

الخاتمة: يقولون لا يصح الاستخلاف يعني أن يأتي مأمور فيكون إماماً

قالوا: لأنه يشترط الإمامة من ابتداء الصلاة وهذا المؤتمن نوى الإمامة أم نوى الاتهام؟

قالوا: نوى الاتهام فلا يصح فيصلون كل واحد وحده.

القول الثاني

لا يشترط نية الإمامة أثناء الصلاة بل يجوز

الدليل ما جاء في الصحيحين «أن أبي بكر -رضي الله عنه- أَمَّ النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى أَنَّهُ إِمَامٌ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَارَ إِلَمَامًا أَبُو بَكْرٍ مُؤْتَمِّاً بِالنَّبِيِّ ﷺ» فدل ذلك على أنه يجوز للإمام أن يأتِي أو للمؤتمن أن يكون إماماً وهذا هو الراجح والله أعلم.

إذا أحدهما أو تبين حدثه قبل الصلاة مثل أن يكون أكل لحم جزور فإن الراجح والله أعلم أنه إذا ذهب فإنه يجوز لأحد المأمورين أن يأتي فيكمل الصلاة

واستدل العلماء على جواز ذلك «بِمَا فَعَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حِينَمَا طَعَنَهُ أَبُو لَؤْلَؤَةَ الْمَجْوَسِيَّ قَالَ: فَجَعَلَ النَّاسَ يُسَبِّحُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ فَجَاءَ

عبد الرحمن بن عوف فأنهى

فهذا يدل على جواز أصل الاستخلاف وأن عبد الرحمن بن عوف إنما ابتدأ الصلاة على أنه مؤتمن فدل ذلك على أنه يجوز للمؤتمن أن ينوي الإمامة

هذا هو الراجح والله أعلم خلافاً لجمهور أهل العلم